طبقات كما جرى في الاردن بالنسبة للثورة الفلسطينية وعلاقتها بالطبقة الحاكمة ونظامها هناك ، وكان هذين العنصرين معزولان بعضهما عن بعض » (ص ١٣٠) ويتابع « الحقيقة هي ان كل هذا التنظير حول التناقض الثانوي مع النظام الهاشمي ليس الا محاولات لتبرير الخـــط الوسطـــي المتذبـــذب والمتأرجح (...) واستخدمت حملة التنظـــير التبريري هذه أدوات عديدة لتحقيق اهدافها كان من اهمها وأكثرها بروزا الموضوعات التي طرحتها الثورة الصينية والمقولات الماوية المشهورة ، الا ان الاشكال الكبير في الموضوع هو ان المنظرين المعنيين قد أعادوا تفصيل الموضوعات الصينيـــة والمقولات الماوية على هواهم بحيث يتسنى لهـم تطبيقها على حركة فتح والمقاومة عموما بصورة عشوائية وتجريدية وبدون الاخذ بعين الاعتبـــار الظروف التاريخية الصينية التي أحاطت بالتجربة الثورية هناك وكانت المنبع الاساسي لاطروحاتها النظرية » . (ص ١١٩) .

ويستنتج العظم بأن فتح لم تفهم الا جانبا واحدا من طرفي التناقض ، نوعت تناقضها هي مع النظام واعتبرته « ثانويا » ولم تفهم الطرف الاخر مـــن التناقض ، اي وعي النظام لتناقضه هو مع المقاومة الفلسطينية الذي اعتبره « رئيسيا » . فيقول حول الموضوع : « يبدو لي انه عندما قرر الماويون الفتحويون وغيرهم في المقاومة ان التناقض مع النظام الهاشمي ثانوي لم ينظروا بدقة الا الى جانب واحد من التناقض فقط وهـــو جانبهـــم فوصلوا الـــى استنتاجهم على اساس تطبيق المبدأ الماوي العام الذي أشرنا اليه على هذا الجانب وحده » (ص ١٤١) ، ولذلك لم تميز فتح ما بين التصاقهـــا بالواقع لفهـــم تناقضاته مقدمـــة لتغييره وبـــين « التصاقها » بالانظمة اي تعاطيها مع مراكز القوى العربية السياسية . وبفضل هذا ماع عندها عمق وبعد العلاقة الديالكتيكية بين حركة التحرير الوطني وحركة التحرير الاجتماعي ــ الطبقي ، مما دفعها الى « شن كفاحها ضد الغزو الصهيوني الامبريالي بمعزل عن الصراعات الاجتماعية وطبيعة الطبقة الحاكمة في القاعدة الامنة الاردنية ... » (ص ١٣٤) . وبالتالي فان « تقدير المقاومة لطبيعة التناقض لا يلزم الملك حسين والطبقة الحاكمة بشيء لان لهما تقديراتهما الخاصة والواضحة للموضوع تنبع من مصالح حيوية سيتم الدفاع عنها بشراسة. لا اعتقد انه يوجد اختلاف كبير في الرأي في اوساط المقاومة بأن الملك حسين عمل وخطط وأعد اجهزة قمعه ، منذ البداية ، على اساس ان تناقضه الرئيسي هو مع المقاومة والحركة الوطنية وليس مع اسرائيل بالرغم من الاحتلال القائم » (ص ٨٩) لانه أحس بأن وضعه في السلطة بدأ بالتزعزع ، واخذت تنمـــو في الاردن نواة ازدواجية السلطـــة (سلطة الملك وسلطة المقاومة) وبالتالي « ان كل التعديلات الدقيقة التي يمكـــن ادخالها علـــى شعارات المقاومة ، وكل حسن السلوك والتهذيب الذي يمكن ان يظهره الفدائيون لا يمكن ان يزيلا من الوجود واقعا ماديا محددا ، هو ان نمو حركة المقاومة قد جرف سيطرة حسين على مملكته . كذلك مهما أعلنت فتح عن رغبتها في عـــدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، فان الملك حسين لا يمكن أن ينسى ولو لثانية واحدة حقائق ووقائع ازدواجية السلطة التي نمت في الاردن بسبب نمو قوة المنظمات الفدائية » (ص ٧٥) .

ويظل فقـــدان « النظرية الثوريـــة » عند فتـــح و« الممارسة الثورية » عند يسار المقاومة ، ويظل طغيان موجة الانحرافين اليمينـــي و« اليساري » تراكمت اخطاء المقاومة وتقديراتها السياسية في تحديد العدو الحقيقي ، أي في التمييز ما بين العدو المباشر والعدو غير المباشر ، العدو الملموس والعدو غير الملموس ، أي في تعيـــين الهدف ــ العدو للنضال ضده دون الاغراق في « الكفاح » ضد عدو وهمي ، استطاع ان « ينقلب » ضدها في لحظة تاريخية كان فيها توازن القوى لصالحه ، فحسم ازدواجية السلطة لمصلحة الطبقة الحاكمة ــ طبقته في أيلول ١٩٧٠ ، حيث وافقت المقاومة بعدها على سحب الاسلحة مـــن عمان وتفريغ المخيمات مـــن المليشيا الشعبية مما أتاح له مرة ثانية اقتناص الفرصة في تموز ١٩٧١ (معارك جرش) وحسم توازن القوى ــ السلطة لصالحه نهائيا .

نحو مقاومة جديدة !؟

نصل الان الى النقطة المهمة الثالثة ، نصل الى السؤال الذي يجب ان يطرحه كل ثوري على نفســه: ما العمل ؟ ما هو الطريق الثوري الصحيح والنظرية الثورية الصحيحة ؟ للقيام بمهمة الانقاذ ، مهمـــة انجاز المشروع الثوري الكبـــير الذي يطمح له الكادحون العرب .

يقول العظم حول هذه النقطة : « ومن اسباب ذلك